



معاوي مفتتحا برنامج تدريب عن "مكافحة تبييض الأموال" في معهد باسل فليحان: مكافحة غسل الأموال استحقاق وطني قبل أن يكون شرطاً دولياً

02:37

اقتصاد



وطنية - شدد المدير العام للمالية جورج معاوي في خلال إفتتاحه برنامجاً تدريبياً عن "مكافحة تبييض الأموال المتعلقة بالتهرب الضريبي"، في "معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي" في بيروت، أن "مكافحة تبييض الأموال المتعلقة بالتهرب الضريبي ترسم أفقاً لتحسين التصنيف المالي للبنان واستعادة ثقة المستثمرين والداعمين الدوليين به"، مؤكداً أن "التزام لبنان في هذا المجال، استحقاق وطني قبل أن يكون شرطاً دولياً".

وقال: "إن البرنامج التدريبي المتخصص، بعنوان "مكافحة تبييض الأموال المتعلقة بالتهرب الضريبي" يقام في وقت دقيق يشهد فيه لبنان تحديات مالية واقتصادية جسيمة تفرض مضاعفة الجهد والعمل بمنتهى الشفافية والمسؤولية"، وشدد على أن "التزامنا مكافحة غسل الأموال الناتج عن التهرب الضريبي هو استحقاق وطني قبل أن يكون شرطاً دولياً. وسعينا نحو الشفافية ليس مجرد استجابة لتوصية، بل هو الحجر الأساس لإعادة الثقة بمؤسسات الدولة، واستعادة كرامة الإدارة العامة".

ولاحظ معاوي أن "التهرب الضريبي يعد من أبرز الجرائم المالية التي تؤدي إلى خسائر مباشرة في الإيرادات العامة وتؤثر على العدالة الاجتماعية والثقة بالمؤسسات. ومع تطور الوسائل غير المشروعة لتحويل الأموال، أصبح تبييض العائدات الناتجة عن التهرب الضريبي يشكل تهديداً مباشراً للنزاهة المالية والاستقرار الاقتصادي".

وشدد على أن "مكافحة تبييض الأموال الناتجة عن التهرب الضريبي لم تعد قضية تقنية أو إدارية فحسب، بل هي قضية تمس صميم الإصلاح المالي وصدقية الدولة اللبنانية في التزاماتها أمام شركائها الدوليين، وعلى رأسهم مجموعة العمل المالي الدولية (FATF) والمجموعة الإقليمية (MENAFATF)".

وأكد معاوي أن "وزارة المالية، كونها على خط المواجهة الأول في هذا المجال، تتحمل مسؤولية كبيرة في وضع الأطر التنظيمية والرقابية التي تعزز الشفافية وتمنع استغلال النظام الضريبي لأغراض إجرامية. لذلك، لا بد من أن تتعامل وزارة المالية مع هذا الملف من خلال نهج وقائي، تشريعي، ومعلوماتي متكامل؛ بالإضافة إلى ربط التحصيل الضريبي بآليات مكافحة تبييض الأموال بشكل مؤسسي ومنهجي".

أضاف: "نحن اليوم على أعتاب الزيارة التشخيصية الثانية لمجموعة العمل المالي، مما يتطلب منا أن نظهر تقدماً جدياً في الالتزام بتوصيات رئيسية، أبرزها: إدراج التهرب الضريبي كجريمة أصلية ضمن جرائم غسل الأموال، وتفعيل الإبلاغ الإلزامي عن العمليات المشبوهة (STR) من جميع الفاعلين، وتعزيز شفافية المعلومات حول المكلفين والعمليات، وتعزيز التعاون مع وحدة التحقيق الخاصة (SIC) وتوسيع نطاق تبادل المعلومات، وتوسيع التنسيق مع القضاء والهيئات الدولية لملاحقة المخالفين، وتوسيع الإلزام بالتصريح الإلكتروني للمكلفين وربط البيانات بين الإدارات الضريبية، وتطوير منهج لتحليل المخاطر المالية والضريبية باستخدام أدوات تقنية متقدمة".

ورأى أن "تحديات مهمة لا تزال أمامنا رغم التقدم المحرز على هذا الصعيد لا سيما لناحية تفعيل الالتزام الضريبي وإعداد نماذج التصاريح وغيرها، وأبرزها: ضعف التنسيق الفعلي بين الإدارات المعنية (المالية، الجمارك، القضاء، هيئة التحقيق الخاصة)،

ونقص الموارد التقنية والبشرية المتخصصة في التحقيقات المالية والضريبية المعقدة، ومحدودية الوصول إلى المعلومات المالية الفعلية للمكلفين، خاصة أصحاب المهن الحرة وانتشار الاقتصاد غير الرسمي وضعف نظم الدفع الإلكترونية، وضعف تطبيق العقوبات الرادعة بحق المخالفين.

وإذ أشار معراوي إلى أن "أفاقاً لتحسين التصنيف المالي للبنان واستعادة ثقة المستثمرين والداعمين الدوليين ترسم اليوم من خلال هذا البرنامج"، أكد "التزام وزارة المالية الكامل بالتعاون مع الجهات الرقابية والأمنية والقضائية"، آملاً في أن تكون "الزيارة التشخيصية الثانية لمجموعة العمل المالي فرصة للتقييم البناء واستكمال مسار الإصلاح المؤسسي الشامل"، وفي أن "يسهم هذا البرنامج التدريبي في بناء منظومة مالية وطنية حديثة شفافة وعادلة".

الزرعني

وأشار المدير المالي والإداري للمعهد غسان الزعني، إلى أن "هذا البرنامج يندرج ضمن إطار جهود المعهد المتواصلة لبناء قدرات الكوادر الضريبية وتعزيز جاهزية لبنان لمواجهة التحديات المتزايدة".

وإذ لاحظ الزعني أن "هذا البرنامج يأتي في ظل إدراج لبنان في 10 حزيران الجاري في القائمة السوداء من المفوضية الأوروبية مما سيؤثر سلباً على سمعة لبنان وعلى الاستثمار، والتحويلات المالية ويزيد من عزلة لبنان المالية"، شدد على أن "الرهان اليوم يكمن في التنفيذ العملي للإصلاحات المطلوبة لتخطي المرحلة الرمادية والخروج منها بحلول 2026".

ورأى أن "تعزيز قدرة لبنان على التعرف والتحقيق والإبلاغ عن قضايا التهرب الضريبي المتعلقة بتبييض الأموال واستخدام منهجية قائمة على إدارة المخاطر، أصبح تالياً ضرورة لا ترفاً".

وأوضح أن "هذا البرنامج التدريبي، هو ثمرة مسار انطلق منذ عام 2015، حين بدأ المعهد بالتعاون مع شركائه على تنظيم برامج تدريبية توجهت إلى هيئات انفاذ القوانين في لبنان كمساهمة لتعزيز المعرفة بآليات مكافحة تبييض الأموال ومعاييرها الدولية ولتعزيز أطر التعاون بين مختلف الجهات المعنية في هذا المجال".

وأوضح أن "أهمية هذا البرنامج أنه يأتي في ظل أزمة اقتصادية ومالية عميقة يشهدها لبنان منذ سنوات، فإذا تمكنا من تحسين الإدارة الضريبية بدرجة وحرفية عالية ومن كشف السلوكيات المشبوهة ومؤشرات الخطر، قد يمكننا ذلك حينها من استعادة الثقة بالمؤسسات الرسمية والأهم التخفيف من إساءة استخدام النظام الضريبي لأغراض إجرامية"، شارحاً أن "تجارب دول عدة أثبتت أن الاستثمار في تدريب العاملين في الإدارات الضريبية على الربط بين المعلومات الضريبية والمؤشرات المالية المشبوهة، يسهم في كشف شبكات التهرب وغسل الأموال، ويعزز قدرة الدولة على الاستجابة لمعايير التقييم الدولية".

البرنامج

وتناولت جلسات اليوم من البرنامج، أساسيات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم المرتبطة بالضرائب كجرائم منفصل عن تبييض الأموال والنهج القائم على المخاطر للإدارة الضريبية.

وتشمل أعمال البرنامج في يومه الثاني تطبيقات عملية للنهج القائم على المخاطر، على أن تستكمل الاثنين 23 حزيران بجلسات عن التحقيقات المالية في الجرائم المرتبطة بالضرائب وتختتم الأربعاء 25 منه بموضوع التحقيقات المالية واستخدام منتجات هيئة التحقيق الخاصة.

<https://www.nna-leb.gov.lb/ar/economy/788066/%D9%85%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%88%D9%8A-%D9%85%D9%81%D8%AA%D8%AA%D8%AD%D8%A7-%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC-%D8%AA%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D8%A8-%D8%B9%D9%86-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%AA%D8%A8%D9%8A%D9%8A%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%84>



+ -

اقتصاد

Jun 16, 2025 2:13 PM



Whish Visa Card
NO HIDDEN FEES | NO HIDDEN CHARGES
NO CREDIT ADVANCE FEE | NO FOREIGN FEE | NO YEAR FEE | NO TOP-UP FEE | NO ANNUAL FEE
12 MONTHS VALIDITY



المعراوي يفتتح برنامجاً في "معهد باسل فليحان" عن "مكافحة تبييض الأموال المتعلقة بالتهرب الضريبي"

المركزية- لفت المدير العام لوزارة المال جورج المعراوي اليوم، إلى أن مكافحة تبييض الأموال المتعلقة بالتهرب الضريبي ترسم "أفاقاً لتحسين التصنيف المالي للبنان واستعادة ثقة المستثمرين والداعمين الدوليين" به، مؤكداً أن التزام لبنان في هذا المجال "استحقاق وطني قبل أن يكون شرطاً دولياً".

وقال المعراوي خلال افتتاحه برنامجاً تدريبياً عن هذا الموضوع في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في بيروت، إن البرنامج التدريبي المتخصص بعنوان "مكافحة تبييض الأموال المتعلقة بالتهرب الضريبي" يقام "في وقت دقيق يشهد فيه لبنان تحديات مالية واقتصادية جسيمة، تفرض مضاعفة الجهد والعمل بمنتهى الشفافية والمسؤولية".

وأضاف: "إن التزامنا مكافحة غسل الأموال الناتج عن التهرب الضريبي هو استحقاق وطني قبل أن يكون شرطاً دولياً. وسعيّنا نحو الشفافية ليس مجرد استجابة لتوصية، بل هو الحجر الأساس لإعادة الثقة بمؤسسات الدولة، واستعادة كرامة الإدارة العامة".

ولاحظ أن "التهرب الضريبي يُعدّ من أبرز الجرائم المالية التي تؤدي إلى خسائر مباشرة في الإيرادات العامة وتؤثر على العدالة الاجتماعية والثقة بالمؤسسات. ومع تطور الوسائل غير المشروعة لتحويل الأموال، أصبح تبييض العائدات الناتجة عن التهرب الضريبي يشكل تهديداً مباشراً للنزاهة المالية والاستقرار الاقتصادي".

وشدّد على أن "مكافحة تبييض الأموال الناتجة عن التهرب الضريبي لم تعد قضية تقنية أو إدارية محسب، بل هي قضية تمسّ صميم الإصلاح المالي وصدقية الدولة اللبنانية في التزاماتها أمام شركائها الدوليين، وعلى رأسهم مجموعة العمل المالي الدولية (FATF) والمجموعة الإقليمية (MENAFATF)".

وأكد أن "وزارة المالية، كونها على خط المواجهة الأول في هذا المجال، تتحمل مسؤولية كبيرة في وضع الأطر التنظيمية والرقابية التي تعزز الشفافية وتمنع استغلال النظام الضريبي لأغراض إجرامية. لذلك، لا بد من أن تتعامل وزارة المالية مع هذا الملف من خلال نهج وقائي، تشريعي، ومعلوماتي متكامل؛ بالإضافة إلى ربط التحصيل الضريبي بآليات مكافحة تبييض الأموال بشكل مؤسساتي ومنهجي".

<https://almarkazia.com/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%88%D9%8A-%D9%8A%D9%81%D8%AA%D8%AA%D8%AD-%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%8B-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B9%D9%87%D8%AF-%D8%A8%D8%A7%D8%B3%D9%84-%D9%81%D9%84%D9%8A%D8%AD%D8%A7%D9%86-1>

المعراوي افتتح في معهد باسل فليحان برنامجاً تدريبياً عن "مكافحة تبييض الأموال المتعلقة بالتهرب الضريبي"

16 يونيو 2025



المعراوي: مكافحة تبييض الأموال المتعلقة بالتهرب الضريبي
ترسم افلاحة لتضمن التصنيف المالي للبنان واستعادة الثقة به

المعراوي: التزامنا مكافحة غسل الأموال الناتج عن التهرب الضريبي
استحقاق وطني قبل أن يكون شرطاً دولياً



شدّد المدير العام للمالية جورج المعراوي اليوم الاثنين أن مكافحة تبييض الأموال المتعلقة بالتهرب الضريبي ترسم "افلاحة" لتضمن التصنيف المالي للبنان واستعادة ثقة المستثمرين والمواطنين اللبنانيين" ما مؤكداً خلال افتتاحه برنامجاً تدريبياً عن هذا الموضوع في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في بيروت أن التزام لبنان في هذا المجال "استحقاق وطني قبل أن يكون شرطاً دولياً".
وقال المعراوي إن البرنامج التدريبي المتخصص بعنوان "مكافحة تبييض الأموال المتعلقة بالتهرب الضريبي" يقام "في وقت دقيق يشهد فيه لبنان تحديات مالية واقتصادية جسيمة، تفرض معالجة هذه القضايا بمتنوع كالتحالف والمصداقية".
واضاف: "إن التزامنا مكافحة غسل الأموال الناتج عن التهرب الضريبي هو استحقاق وطني قبل أن يكون شرطاً دولياً، وسنعملنا نحو الشفافية لمسي، معززاً استجابة المؤسسة، بل هو حجر الأساس لإعادة الثقة بمؤسسات الدولة، واستعادة كرامة الإدارة العامة".
وأكد أن "التهرب الضريبي يُعدّ من أبرز المبررات المالية التي تؤدي إلى خسائر مادية في الإيرادات العامة وتؤثر على المصلحة الاجتماعية والبلدية والمؤسسات. ومع تطور الوسائل عبر الشبكات لتحويل الأموال أصبح تبييض العائدات الناتجة عن التهرب الضريبي يشكل تهديداً مباشراً للتراث المالية والاستقرار الاقتصادي".

<https://waradalan.com/49617/>



تاريخ النشر June 16, 2025

AAA

معراوي مفتتحاً برنامج تدريب عن “مكافحة تبييض الأموال” في معهد باسل فليحان: مكافحة غسل الأموال استحقاق وطني قبل أن يكون شرطاً دولياً

شدد المدير العام للمالية جورج معراوي في خلال إفتتاحه برنامجاً تدريبياً عن “مكافحة تبييض الأموال المتعلقة بالتهرب الضريبي”، في “معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي” في بيروت، أن “مكافحة تبييض الأموال المتعلقة بالتهرب الضريبي ترسم آفاقاً لتحسين التصنيف المالي للبنان واستعادة ثقة المستثمرين والداعمين الدوليين به”، مؤكداً أن “التزام لبنان في هذا المجال، استحقاق وطني قبل أن يكون شرطاً دولياً”. وقال: “إن البرنامج التدريبي المتخصص، بعنوان “مكافحة تبييض الأموال المتعلقة بالتهرب الضريبي” يقام في وقت دقيق يشهد فيه لبنان تحديات مالية واقتصادية جسيمة تفرض مضاعفة الجهد والعمل بمنتهى الشفافية والمسؤولية”، وشدد على أن “التزامنا مكافحة غسل الأموال الناتج عن التهرب الضريبي هو استحقاق وطني قبل أن يكون شرطاً دولياً. وسعينا نحو الشفافية ليس مجرد استجابة لتوصية، بل هو الحجر الأساس لإعادة الثقة بمؤسسات الدولة، واستعادة كرامة الإدارة العامة”. ولاحظ معراوي أن “التهرب الضريبي يعد من أبرز الجرائم المالية التي تؤدي إلى خسائر مباشرة في الإيرادات العامة وتؤثر على العدالة الاجتماعية والثقة بالمؤسسات. ومع تطور الوسائل غير المشروعة لتحويل الأموال، أصبح تبييض العائدات الناتجة عن التهرب الضريبي يشكل تهديداً مباشراً للنزاهة المالية والاستقرار الاقتصادي”.

وأكد معراوي أن “وزارة المالية، كونها على خط المواجهة الأول في هذا المجال، تتحمل مسؤولية كبيرة في وضع الأطر التنظيمية والرقابية التي تعزز الشفافية وتمنع استغلال النظام الضريبي لأغراض إجرامية. لذلك، لا بد من أن تتعامل وزارة المالية مع هذا الملف من خلال نهج وقائي، تشريعي، ومعلوماتي متكامل؛ بالإضافة الى ربط التحصيل الضريبي بآليات مكافحة تبييض الأموال بشكل مؤسساتي ومنهجي”.

<https://elmarada.org/%D9%85%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%88%D9%8A-%D9%85%D9%81%D8%AA%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%8B-%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC-%D8%AA%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D8%A8-%D8%B9%D9%86-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9/>



4440 • J. Neurosci., July 26, 2006 • 26(30):4434–4444 • www.jneurosci.org

المعراوي افتتح في معهد باسل فليحان برنامجاً تدريبياً عن "مكافحة تبييض الأموال المتعلقة بالتهرب الضريبي". - المعراوي: مكافحة تبييض الأموال المتعلقة بالتهرب الضريبي ترسم آفاقاً لتحسين التصنيف المالي للبنان واستعادة الثقة به



المعروف: التزامنا مدافعة على الأموال الناتج عن التهريب القريب

استعقلی و مننی قبل ان بکون شرطاً دویفا

شك القدر العام لتلبية حرج المعزولين اليوم إلا أن من مكلفه بعض الأموال المتصلة بمتطلبات الحرس في يوم "أحد" تحسين التصنيف المالي للبلديات وإستعادة ثقة المستثمرين وإتخاذ بعض التدابير "بما يتوافق مع حال إقتصادها".

وقال العمري إن أول نتائج التدريب للشخص بعنوان "مكافحة تبيض الأموال المملوكة للشهرب المصرية" يتمثل في "وقت دقيق يشهد فيه لبنان أحداث مالية واقتصادية جديدة ترضى مضايقة التجديد والعمل بمنهجي الشفاعة والتسوية".

وأضاف: "إن التزامنا مكافئة عمل الأفراد الناتج عن التجريب الشخصي هو السعير، وعلى أن يكون شرطاً لولياً. وسنبدأ مع الشفافية ليس مجرد استجابة لوصية بل هو المعيار الذي نأشده الثقة مؤسسات القطاع، ولتعد غاية الإدارة العامة".

ولاحظ أن "التجرب العربي بعد ما أير العرام التالية التي نودي في عصره مبني على (الزوات العنة ونوف على العدة الإصناعية والثقلة بالنوسنة. ومع طور النوسل غو الشروحة تعويل الأموال، أصبح ينحس العائدات الناحية عن التجرب العربي بشكل نهدياً مبنياً على القراءة التالية والاشقار (القصص).

ويشكك على أن "المكافحة تبييض الأموال" التابعة عن التورب تعزير هي لم تد هذه تلبية أو "تأريه قصص" إن هي هذه لمن صميم الإصلاح المالي وصفاته الدولة التكاليف في التزاماتها أمام شركتها الناشئة، وعلى الرغم من صعوبة العمل المالي الدولية (FATF) والتسوية الإقليمية (MENAFATF).^(*)

ولقد أنجزت هذه العملية الأولى في هذا العمل، لتعمل مسؤولة كبيرة في وضع الأفرع التعليمية وراقبت التي تعزز الثقافة وتوسع استغلال النظام التدريسي لأخره، عن إعرافه لتلكه. لا بد من أن تتعامل وزارة التعليم مع هذا الموضوع، وذلك، وبمقرراتي متكررة، بالإضافة إلى ربط العمل التدريسي بآليات متكاملة تبين الأحوال مثل ما دسست ومنهجها.

والمصاب: "نحن اليوم على أعتاب الثورة الشخصية الثالثة لعمود العمل العالمي، مما يتطلب منا أن نظنّ تفكّماً جدياً في الإطار ما يوصلنا بعيداً، أفراده. إدراج التورب الحراري كعمود أصيلة ضمن عمل عالم الأتوم، والعمل على إيجاد الحلول الجارية من العمليات المشوشة (STR) من جميع النواحي، وأيضاً شقافة المعلومات حول المشتريات والمعدات، وأيضاً العمل على وحدة التشغيل المتكاملة (SIC) وأيضاً توسيع نطاق المعلومات وتوسيع التنسيق مع القواعد الدولية لشفافية المشتريات، وتوسيع الإطار ما يصرّح بالانكساري مثل شكلان، وروابط البيانات بين الأنظمة الحرارية، وأيضاً تمديد تشغيل المفاعلات الحالية والحرارية باستخدام أدوات تقنية

المنتشر

المعراوي افتتح في معهد باسل فلنجان برنامجاً تدريبياً عن "مكافحة تبييض الأموال المتعلقة بالتهرب الضريبي"

يوم 16، 2025 • 22 رابعا • 16:00

المدير العام لوزارة المالية : مكافحة تبييض الأموال المتعلقة بالتهرب الضريبي
ترسم آفاقاً لتحسين التصنيف المالي للبنان واستعادة الثقة به
التزاما مكافحة غسل الأموال الناتج عن التهرب الضريبي استحقاق وطني قبل أن يكون شرطاً دولياً



نقر الصورة لتكبيرها

almontasher، شكك المدير العام للمالية جورج المعراوي اليوم الاثنين أن مكافحة تبييض الأموال المتعلقة بالتهرب الضريبي ترسم "آفاقاً لتحسين التصنيف المالي للبنان واستعادة ثقة المستثمرين وأدائهم الدوليين" به، مؤكداً خلال افتتاحه برنامجاً تدريبياً عن هذا الموضوع في معهد باسل فلنجان المالي والاقتصادي في بيروت أن التزام لبنان في هذا المجال "استحقاق وطني قبل أن يكون شرطاً دولياً".

وقال المعراوي إن البرنامج التدريبي المخصص بعنوان "مكافحة تبييض الأموال المتعلقة بالتهرب الضريبي" يقام "في وقت دقيق يشهد فيه لبنان تحديات مالية واقتصادية جسيمة، تفرض مضاعفة الجهد والعمل بمنتهى الشفافية والمسؤولية".

وأضاف: "إن التزامنا مكافحة غسل الأموال الناتج عن التهرب الضريبي هو استحقاق وطني قبل أن يكون شرطاً دولياً. ونحيطاً نحو الشفافية ليس مجرد استجابة لتوصية، بل هو الحجر الأساس لإعادة الثقة بمؤسسات الدولة، واستعادة كرامة الإدارة العامة".

ولاحظ أن "التهرب الضريبي يُعد من أبرز الجرائم المالية التي تؤدي إلى خسائر مباشرة في الإيرادات العامة وتؤثر على العدالة الاجتماعية والثقة بالمؤسسات. ومع تطور الوسائل غير المشروعة لتحويل الأموال، أصبح تبييض العائدات الناتجة عن التهرب الضريبي يشكل تهديداً مباشراً للتراث المالية والاستقرار الاقتصادي".

وشكك على أن "مكافحة تبييض الأموال الناتجة عن التهرب الضريبي لم تعد قضية تقنية أو إدارية فحسب، بل هي قضية تمس صميم الإصلاح المالي وصناعة الدولة اللبنانية في التزاماتها أمام شركائها الدوليين، وعلى رأسهم مجموعة العمل المالي الدولية (FATF) والمجموعة الإقليمية (MENAFATF)".

<https://almontasher.com/%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b9%d8%b1%d8%a7%d9%88%d9%8a-%d8%a7%d9%81%d8%aa%d8%aa%d8%ad-%d9%81%d9%8a-%d9%85%d8%b9%d9%87%d8%af-%d8%a8%d8%a7%d8%b3%d9%84-%d9%81%d9%84%d9%8a%d8%ad%d8%a7%d9%86-%d8%a8%d8%b1%d9%86/>

معراوي: مكافحة تبييض الأموال تمسّ صميم الإصلاح المالي



المدين - اقتصاد | الإثنين 2025/06/16



إمام معهد باسل فليحان برنامجاً تدريبياً عن مكافحة تبييض الأموال المتعلقة بالتهرب الضريبي (علي علوش)

تعمل الجهات الرسمية اللبنانية على إنجاز الإصلاحات الضرورية للمساهمة في إخراج البلاد من الأزمة، لا سيما الإصلاحات المتعلقة بمكافحة تبييض الأموال. ورأى المدير العام لوزارة المالية جورج معراوي أنّ "مكافحة تبييض الأموال المتعلقة بالتهرب الضريبي ترسم آفاقاً لتحسين التصنيف المالي للبنان واستعادة ثقة المستثمرين والداعمين الدوليين به". وأكد أنّ "التزام لبنان في هذا المجال هو استحقاق وطني قبل أن يكون شرطاً دولياً".

وأشار معراوي خلال افتتاحه برنامجاً تدريبياً عن "مكافحة تبييض الأموال المتعلقة بالتهرب الضريبي"، في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي ببيروت، إلى أنّ "البرنامج التدريبي يقام في وقت دقيق يشهد فيه لبنان تحديات مالية واقتصادية جسيمة تفرض مضاعفة الجهد والعمل بمنتهى الشفافية والمسؤولية".

الجرائم المالية تؤدي لخسائر في الإيرادات

ولفت إلى أنّ "التهرب الضريبي يُعدّ من أبرز الجرائم المالية التي تؤدي إلى خسائر مباشرة في الإيرادات العامة وتؤثر على العدالة الاجتماعية والثقة بالمؤسسات. ومع تطور الوسائل غير المشروعة لتحويل الأموال، أصبح تبييض العائدات الناتجة عن التهرب الضريبي يشكل تهديداً مباشراً للنزاهة المالية والاستقرار الاقتصادي".

<https://www.almodon.com/amp/economy/2025/6/16/%D9%85%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%88%D9%8A-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%AA%D8%A8%D9%8A%D9%8A%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%84-%D8%AA%D9%85%D8%B3-%D8%B5%D9%85%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A>

الدورة الاقتصادية

مجلة إقتصادية عربية



المعراوي افتتح في معهد باسل فليحان برنامجاً تدريبياً عن "مكافحة تبييض الأموال المتعلقة بالتهرب الضريبي"

المعراوي: مكافحة تبييض الأموال المتعلقة بالتهرب الضريبي ترسم أفقاً لتحسين التصنيف المالي للبنان واستعادة الثقة به

* التزامنا مكافحة غسل الأموال الناتج عن التهرب الضريبي استحقاق وطني قبل أن يكون شرطاً دولياً

شدّد المدير العام للمالية جورج المعراوي اليوم الاثنين أن مكافحة تبييض الأموال المتعلقة بالتهرب الضريبي ترسم "أفاقاً لتحسين التصنيف المالي للبنان واستعادة ثقة المستثمرين والداعمين الدوليين" به، مؤكداً خلال افتتاحه برنامجاً تدريبياً عن هذا الموضوع في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في بيروت أن التزام لبنان في هذا المجال "استحقاق وطني قبل أن يكون شرطاً دولياً".

وقال المعراوي إن البرنامج التدريبي المتخصص بعنوان "مكافحة تبييض الأموال المتعلقة بالتهرب الضريبي" يقام "في وقت دقيق يشهد فيه لبنان تحديات مالية واقتصادية جسيمة، تفرض مضاعفة الجهد والعمل بمنتهى الشفافية والمسؤولية".

وأضاف: "إن التزامنا مكافحة غسل الأموال الناتج عن التهرب الضريبي هو استحقاق وطني قبل أن يكون شرطاً دولياً، وسعيّنا نحو الشفافية ليس مجرد استجابة لتوصية، بل هو الحجر الأساس لإعادة الثقة بمؤسسات الدولة، واستعادة كرامة الإدارة العامة".

ولاحظ أن "التهرب الضريبي يُعدّ من أبرز الجرائم المالية التي تؤدي إلى خسائر مباشرة في الإيرادات العامة وتؤثر على العدالة الاجتماعية والثقة بالمؤسسات، ومع تطور الوسائل غير المشروعة لتحويل الأموال، أصبح تبييض العائدات الناتجة عن التهرب الضريبي يشكل تهديداً مباشراً للنزاهة المالية والاستقرار الاقتصادي".

وشدّد على أن "مكافحة تبييض الأموال الناتجة عن التهرب الضريبي لم تعد قضية تقنية أو إدارية فحسب، بل هي قضية تمسّ صميم الإصلاح المالي وصدقية الدولة اللبنانية في التزاماتها أمام شركائها الدوليين، وعلى رأسهم مجموعة العمل المالي الدولية (FATF) والمجموعة الإقليمية (MENAFATF)".

وأكد أن "وزارة المالية، كونها على خط المواجهة الأول في هذا المجال، تتحمل مسؤولية كبيرة في وضع الأطر التنظيمية والرقابية التي تعزز الشفافية وتمنع استغلال النظام الضريبي لأغراض إجرامية، لذلك، لا بد من أن تتعامل وزارة المالية مع هذا الملف من خلال نهج وقائي، تشريعي، ومعلوماتي متكامل؛ بالإضافة إلى ربط التحصيل الضريبي بالبيانات مكافحة تبييض الأموال بشكل مؤسساتي ومنهجي".

<https://www.ad-dawra.com/2025/06/16/67874/>



المرافقي مكافحة غسلي الأموال المستعملة بالتهرب الضريبي، رسم أماماً المحامي الصحفي المالي الشان باستعمدة النمسا

مكافحة تبييض الأموال المتعلقة بالتهرب الضريبي

شدد المدير العام للمالية جورج المعراوي الاثنين أن مكافحة تبييض الأموال المتعلقة بالتهرب الضريبي ترسم "أفقاً لتحسين التصنيف المالي للبنان واستعادة ثقة المستثمرين والناخبين الدوليين"، مؤكداً خلال افتتاحه برنامجاً تدريبياً عن هذا الموضوع في معهد باسل فليخا المالي والاقتصادي في بيروت أن التزام لبنان في هذا المجال "استحقاق وطني قبل أن يكون شرطاً دولياً".

وقال المعراوي إن البرنامج التدريبي المخصص بعنوان "مكافحة تبييض الأموال المتعلقة بالتهرب الضريبي" يقام "في وقت دقيق يشهد فيه لبنان تحديات مالية واقتصادية جسيمة، تفرض مضاعفة الجهد والعمل بمتنبيى الشفافية والمسؤولية".

وأضاف: "إن التزامنا مكافحة غسل الأموال الناتج عن التهرب الضريبي هو استحقاق وطني قبل أن يكون شرطاً دولياً. وسنبذل نحو الشفافية لنسج معدرة استجابة لتوصية، بل هو المعحر الأساس لإعادة الثقة بمؤسسات الدولة، واستعادة كرامة الإدارة العامة".

ولاحظ أن "التهرب الضريبي يُعد من أبرز الجرائم المالية التي تؤدي إلى خسائر مباشرة في الإيرادات العامة وتؤثر على العدالة الاجتماعية والثقة بالمؤسسات. ومع تطور الوسائل عبر الشبورة لتحويل الأموال، أصبح تبييض العائدات الناتجة عن التهرب الضريبي يشكل تهديداً مباشراً للثروة المالية والاستقرار الاقتصادي".

وشدد على أن "مكافحة تبييض الأموال الناتجة عن التهرب الضريبي لم تعد قضية تقنية أو إدارية فحسب، بل هي قضية تمنح صميم الإصلاح المالي وصداقة الدولة اللبنانية في التزاماتها أمام شركائها الدوليين، وعلى رأسهم مجموعة العمل المالي الدولية (FATF) والمجموعة الإقليمية (MENAFATF)".

وأكد أن "وزارة المالية، كونها على خط المواجهة الأول في هذا المجال، تتحمل مسؤولية كبيرة في وضع الأطر التنظيمية والرقابية التي تعزز الشفافية وتنبع استقلال النظام الضريبي لأغراض إحصائية، لا بد من أن تتعامل وزارة المالية مع هذا الملف من خلال نهج وقائي، تشريعي، ومعلوماتي متكامل بالإضافة إلى ربط التعميل الضريبي بآليات مكافحة تبييض الأموال بشكل مؤسسي و منهجي".

وأضاف: "نحن اليوم على أعتاب الزيادة التشغيلية الثانية لمجموعة العمل المالي، مما يتطلب منا أن نطهر نظاماً جدياً في الالتزام بتوصيات رئيسية، أبرزها: إدراج التهرب الضريبي كجريمة أصلية ضمن جرائم غسل الأموال، وتفعيل الإلحاح الإحصائي عن العمليات المشبوهة (STR) من جميع الفاعلين، وتعزيز شفافية المعلومات حول المكلفين والعمليات، وتعزيز التعاون مع وحدة التحقيق الخاصة (SIC) وتوسيع نطاق تبادل المعلومات، وتوسيع التنسيق مع القضاء والهيئات الدولية لمراقبة المكلفين، وتوسيع الإلحاح بالتصريح الإلكتروني للمكلفين وربط البيانات بين الإدارات الضريبية، وتطوير منسج لتتليق المخاطر المالية والضريبية باستخدام أدوات تقنية متقدمة".

ورأى أن "تحديات مهمة لا تزال أمامنا رغم التقدم المحرز على هذا الصعيد لا سيما ناحية تفعيل الالتزام الضريبي وإعداد نماذج التصاريح وغيرها، وأبرزها: ضعف التنسيق الفعلي بين الإدارات المعنية (المالية، المصارف، القضاء، هيئة التحقيق الخاصة)، ونقص الموارد التقنية والبشرية المتخصصة في المتتقيات المالية والضريبية المعقدة، ومحدودية الوصول إلى المعلومات المالية الفعلية للمكلفين، خاصة أصحاب المهن الحرة وانتشار الاقتصاد غير الرسمي وضعف نظم الدفع الإلكترونية، وضعف تشليق العقوبات الرادعة بحق المكلفين".

وإذ أشار إلى أن "أفقاً لتحسين التصنيف المالي للبنان واستعادة ثقة المستثمرين والناخبين الدوليين ترسم اليوم من خلال هذا البرنامج"، أكد "الزام وزارة المالية الكامل التعاون مع الجهات الرقابية والأمنية والقضائية"، أملاً في أن تكون "الزيادة التشغيلية الثانية لمجموعة العمل المالي فرصة للتقييم البناء واستكمال مسار الإصلاح المؤسسي الشامل"، وفي أن "يسهم هذا البرنامج التدريبي في بناء منظومة مالية وطنية حديثة شفافة وعادلة".

<https://www.newstelegraph.net/blog/684ffb2c999146bc52ad5a8>

المعراوي افتتح في معهد باسل فليجيان برنامجاً تدريبياً عن "مكافحة تبيض الأموال المتعلقة بالتهرب الضريبي"

mcdisolutions 19 ساعة محاضرة 19 ساعة 167 زيارة

المعراوي: مكافحة تبيض الأموال المتعلقة بالتهرب الضريبي
ترسم آفاقاً لتحسين التصنيف المالي للبنان واستعادة الثقة به

المعراوي: التزامنا مكافحة غسل الأموال نتج عن التهرب الضريبي
استحقاق وعنى قبل أن يكون شرطاً دولياً



شهد الدكتور المعراوي حوز المعراوي اليوم الاثنين أن مكافحة تبيض الأموال المتعلقة بالتهرب الضريبي ترسم آفاقاً لتحسين التصنيف المالي للبنان واستعادة ثقة المستثمرين والشامعين الدوليين، بعد موكداً خلال افتتاحه برنامجاً تدريبياً عن هذا الموضوع في معهد باسل فليجيان المالي والاقتصادي في بيروت أن التزام لبنان في هذا المجال "استحقاق وعنى قبل أن يكون شرطاً دولياً".
وقال المعراوي، إن البرنامج التدريبي المتخصص بعنوان "مكافحة تبيض الأموال المتعلقة بالتهرب الضريبي" يمتاز بمحتوى "يقام على وقت دقيق شديد فيه لبنان تحديات مالية واقتصادية حادة، تفرض معالجة التهرب والضلع بسبلتي تشكافية والمسؤولية".
وأضاف: "إن التزامنا مكافحة غسل الأموال الناتج عن التهرب الضريبي هو استحقاق وعنى قبل أن يكون شرطاً دولياً، وسنمضي نحو تشكافية ليس مجرد استجابة لرواية، بل هو المعيار الأساسي لإعادة الثقة بمؤسسات الدولة واستعادة كرامة الإدارة العامة".
والتحق المعراوي ببرنامج التبريد الضريبي لمدة من الزمن، فالتزمه الدولة التي توفى إلى حصار مستمر في الإيرادات العامة وتوتر على العدالة الاجتماعية والشفافية بالمواساة، ومع تطور الوسائل غير المشروعة لتحويل الأموال، أصبح تبيض العائدات المتعلقة بالتهرب الضريبي يشكل تهديداً مستمراً لثقة الرافعة المالية والإنجاز الاقتصادي".

وشدّد على أن "مكافحة تبيض الأموال المتعلقة بالتهرب الضريبي لم تعد قضية تقنية أو إدارية بحتة، بل هي قضية تهم صميم الإصلاح المالي وهندسة الدولة اللبنانية في التزامها أمام شركائها الدوليين، وعلى رأسهم مجموعة العمل المالي الدولية (FATF) والمجموعة الاقتصادية (IME/IAFATF)".
وتكّد أن "إزالة العقبات كونه على خط مواجهة الأول في هذا المجال، تتحمل مسؤولية كبيرة في وضع الأطر التنظيمية والرقابية التي تعزز الشفافية وتوسع إشراك القطاع الضريبي لا يوسع، بل يرمي إلى تأكيد أن التعامل مع هذا الملف من خلال نهج واقعي، تدريجي، ومعمّقات متكامل، بالإضافة إلى ربط الحصول الضريبي بشفافية مكافحة تبيض الأموال بشكل مؤسسي وشمولي".
وأضاف: "نحن اليوم على أعتاب إقرار التشريعية لتبني مجموعة العمل المالي، مما يتطلب منا أن نطور نهجاً جديداً في الالتزام بتوصيات رئيسية أبرزها إدراج التهرب الضريبي كعبرة أساسية ضمن جرد عمل الأموال، وتفعيل الإلزام الإحصائي عن الحسابات المشبوهة (STR) من جميع المصارف، وتعزيز شفافية المعلومات حول الممتلكات والمليكات، وتعزيز التعاون مع وحدة التحقيق الخاصة (SIC) وتوسيع نطاق تبادل المعلومات، وتوسيع النطاق مع القضاء والهيئات الدولية لمكافحة الممتلكات، وتوسيع الإلزام بتفصيل الإثباتات الإلكترونية لتتلاقى وربط المشتبه بين الإدارات الضريبية، وتعاون مع جميع الجهات المعنية المالية والصرفية باستخدام أدوات تقنية متقدمة".

ورأى أن "مكافحة تبيض الأموال لا ترقى إلى مجرد التزام الصريح على هذا الصعيد لا سيما لتفعيل الالتزام الضريبي وإعداد ملاحج التصاريح وغيرها، وأبرزها ما صنف التسليح الذي بين الإدارات المعنية إشفافاً، الصراحة، الشفافية، وحدة التحقيق الخاصة، ونفس الفوائد التقنية والشفافية المتكاملة في التحويلات المالية والصرفية المتقدمة، ومعدنية الوصول إلى المعلومات المالية المتعلقة للشركات، خاصة أصحاب الميراث العود وانتشار الاقتصاد غير الرسمي وصعق نظم التتبع الإلكترونية، وصعق تطبيق المعايير كرامة نقل المشتبه".
وأكّد أن "آفاقاً لتحسين التصنيف المالي للبنان واستعادة ثقة المستثمرين والشامعين الدوليين ترسم اليوم من خلال هذا البرنامج"، تكّد التزام وزارة المالية للتعاون مع الجهات الرقابية والأمنية والقضائية، أملاً في أن تكون "إجراءات تشكافية تلبية لمجموعة العمل المالي فرصة لتقييم الأداء واستئصال سبيل الإصلاح المؤسسي للشكل"، وفي أن "مسير هذا البرنامج التدريبي في عام منظومة مالية وطنية حديثة شفافاً وعلناً".

الرحي

أما الدكتور الشامي والإداري، فالتجديد لضمان الرخى، فقلل إلى أن "هذا البرنامج يدرج ضمن إطار جهود العديد المتواصلة لدماء قدرات الفكر الحر الضريبية وتعزيز جاهزية لبنان لمواكبة التغيرات المتزايدة".
وأكّد أن "هذا البرنامج يأتي في ظل إدراج لبنان في 10 حزيران المعايير في القائمة السوداء من الشفافية الأوروبية مما ساهم سلباً على سمعة لبنان وعلى الاستثمار، والتعهدات المالية ويؤيد من دولة لبنان الشفافية"، شدد على أن "إقرارنا اليوم بقرار في التنفيذ الصافي للإجراءات المطلوبة لتخطي المرحلة الزمنية والمخرج منها بحلول 2026".
ورأى أن "تعزيز قدرة لبنان على التواء والتكيف والتعاطف والإلزام عن قضايا التهرب الضريبي المتعلقة بتبيض الأموال واستعدادا شديدة قامة على إدارة التحديات، لا يرقى إلى مجرد التزام، بل هو التزام".

نداء الوطن

اقتصاد

مجموعة العمل المالي (FATF) الى بيروت لمعالجة التطورات المالية تخفف جهود مكافحة التبييض عبر التهرب الضريبي

f x |

02:00 ص | 2025 . 06 . 17



معراوي في "معهد باسل فليحان"

لفت المدير العام لوزارة المال جورج معراوي إلى أن مكافحة تبييض الأموال المتعلقة بالتهرب الضريبي ترسم "آفاقاً لتحسين التصنيف المالي للبنان واستعادة ثقة المستثمرين والداعمين الدوليين" به، مؤكداً أن التزام لبنان في هذا المجال "استحقاق وطني قبل أن يكون شرطاً دولياً".
قال معراوي خلال افتتاحه برنامجاً تدريبياً عن موضوع "مكافحة تبييض الأموال المتعلقة بالتهرب الضريبي" في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في بيروت، إن البرنامج التدريبي المتخصص بعنوان "مكافحة تبييض الأموال المتعلقة بالتهرب الضريبي" يقام "في وقت دقيق يشهد فيه لبنان تحديات مالية واقتصادية جسيمة، تفرّض مضاعفة الجهد والعمل بمنتهى الشفافية والمسؤولية".

وأضاف: "إن التزامنا مكافحة غسل الأموال الناتج عن التهرب الضريبي هو استحقاق وطني قبل أن يكون شرطاً دولياً. وسعينا نحو الشفافية ليس مجرد استجابة لتوصية، بل هو الحجر الأساس لإعادة الثقة بمؤسسات الدولة، واستعادة كرامة الإدارة العامة".

ولاحظ أن "التهرب الضريبي يُعدّ من أبرز الجرائم المالية التي تؤدي إلى خسائر مباشرة في الإيرادات العامة تؤثر على العدالة الاجتماعية والثقة بالمؤسسات. ومع تطور الوسائل غير المشروعة لتحويل الأموال، أصبح تبييض العائدات الناتجة عن التهرب الضريبي يشكل تهديداً مباشراً للنزاهة المالية والاستقرار الاقتصادي".

وشدّد على أن "مكافحة تبييض الأموال الناتجة عن التهرب الضريبي لم تعد قضية تقنية أو إدارية فحسب، بل هي قضية تمس صميم الإصلاح المالي وصدقية الدولة اللبنانية في التزاماتها أمام شركائها الدوليين، وعلى رأسهم مجموعة العمل المالي الدولية (FATF) والمجموعة الإقليمية (MENAFATF)".

مسؤولية وزارة المالية

وأكد أن "وزارة المالية، كونها على خط المواجهة الأول في هذا المجال، تتحمل مسؤولية كبيرة في وضع الأطر التنظيمية والرقابية التي تعزز الشفافية وتمنع استغلال النظام الضريبي لأغراض إجرامية. لذلك، لا بد من أن تتعامل وزارة المالية مع هذا الملف من خلال نهج وقائي، تشريعي، ومعلوماتي متكامل، بالإضافة إلى ربط التنصّل الضريبي بآليات مكافحة تبييض الأموال بشكل مؤسّساتي ومنهجي".

<https://www.nidaalwatan.com/article/328583-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%83%D8%AB%D9%81-%D8%AC%D9%87%D9%88%D8%AF-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A8%D9%8A%D9%8A%D8%B6-%D8%B9%D8%A8%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%87%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D9%8A>

مجموعة العمل المالي (FATF) الى بيروت لمعاينة التطورات المالية تكثف جهود مكافحة التبييض



مغراوي في معهد باسل فيلجان»

لفت المدير العام لوزارة المال جورج مغراوي إلى أنّ مكافحة تبييض الأموال المتعلقة بالتهرب الضريبي ترسم «أفاقاً لتحسين التصنيف المالي للبنان واستعادة ثقة المستثمرين والداعمين الدوليين» به، مؤكداً أن التزام لبنان في هذا المجال «استحقاق وطني قبل أن يكون شرطاً دولياً».

قال مغراوي خلال افتتاحه برنامجاً تدريبياً عن موضوع «مكافحة تبييض الأموال المتعلقة بالتهرب الضريبي» في معهد باسل فيلجان المالي والاقتصادي في بيروت، إنّ البرنامج التدريبي المخصص بعنوان «مكافحة تبييض الأموال المتعلقة بالتهرب الضريبي» يقام «في وقت دقيق يشهد فيه لبنان تحديات مالية واقتصادية جسيمة، تفرض مضاعفة الجهد والعمل بمتنهي الشفافية والمسؤولية».

وأضاف: «إن التزامنا مكافحة غسل الأموال الناتج عن التهرب الضريبي هو استحقاق وطني قبل أن يكون شرطاً دولياً. وسعينا نحو الشفافية ليس مجرد استجابة للتوصية، بل هو الحد الأساس لإعادة الثقة بمؤسسات الدولة، واستعادة كرامة الإدارة العامة».

ولاحظ أنّ «التهرب الضريبي يُعدّ من أبرز الجرائم المالية التي تؤدي إلى خسائر مباشرة في الإيرادات العامة تؤثر على العدالة الاجتماعية وثقة المواطنين، ومع تطور الوسائل غير المشروعة لتحويل الأموال، أصبح تبييض العائدات الناتجة عن التهرب الضريبي يشكل تحدياً مباشراً للزراعة المالية والاستقرار الاقتصادي».

وأضاف: «إن التزامنا مكافحة غسل الأموال الناتج عن التهرب الضريبي هو استحقاق وطني قبل أن يكون شرطاً دولياً. وسعينا نحو الشفافية ليس مجرد استجابة للتوصية، بل هو الحد الأساس لإعادة الثقة بمؤسسات الدولة، واستعادة كرامة الإدارة العامة».

ولاحظ أنّ «التهرب الضريبي يُعدّ من أبرز الجرائم المالية التي تؤدي إلى خسائر مباشرة في الإيرادات العامة تؤثر على العدالة الاجتماعية وثقة المواطنين، ومع تطور الوسائل غير المشروعة لتحويل الأموال، أصبح تبييض العائدات الناتجة عن التهرب الضريبي يشكل تحدياً مباشراً للزراعة المالية والاستقرار الاقتصادي».

وشدّد على أنّ «مكافحة تبييض الأموال الناتجة عن التهرب الضريبي لم تعد قضية تقنية أو إدارية محسوبة، بل هي قضية تمسّ صميم الإصلاح المالي وصدقية الدولة اللبنانية في التزاماتها أمام شركائها الدوليين، وعلى رأسهم مجموعة العمل المالي الدولية (FATF) والمجموعة الإقليمية (MENAFATF)».

مسؤولية وزارة المالية

ولجّد أنّ «وزارة المالية، كونهما على خط المواجهة الأول في هذا المجال، لتحلّل مسؤولية كبيرة في وضع الأطر التنظيمية

أما المدير المالي والإداري للمعهد غسان الزعني، فأشار إلى أنّ «هذا البرنامج يندرج ضمن إطار جهود المعهد المتواصلة لبناء قدرات الكوادر الضريبية وتعزيز جاهزية لبنان لمواجهة التحديات المتزايدة».

ورأى أنّ «تعزيز شجرة لبنان على التعرّف والتحقيق والإبلاغ عن قضايا التهرب الضريبي المتعلقة بتبييض الأموال واستخدام منهجية قائمة على إدارة المخاطر، أصبح تالياً ضرورة لا ترمأ».

وأضاف: «أهمية هذا البرنامج أنه يأتي في ظل أزمة اقتصادية ومالية عميقة يشهدها لبنان منذ سنوات، فإدّا تمكّنا من تحسين الإدارة الضريبية بدرجة وحرفية عالية ومن كشف السلوكيات المشبوهة ومؤشرات الخطر، قد يمكّننا ذلك حينها من استعادة الثقة بالمؤسسات الرسمية والأنهم التخفيف من إساءة استخدام النظام الضريبي لغراض إجرامية».

وشرح أنّ «محارب دول عدة أثبتت أن الاستثمار في تدريب العاملين في الإدارات الضريبية على الربط بين المعلومات الضريبية والمؤشرات المالية المشبوهة، يسهم في كشف شبكات التهرب وغسل الأموال، ولتعزيز قدرة الدولة على الاستجابة لمعايير التقييم الدولية».

التهرب الضريبي يُعدّ من أبرز الجرائم المالية التي تؤدي إلى خسائر مباشرة

لتطبيق العقوبات الرادعة بحق المخالفين».

ولأشار إلى أنّ «أفاقاً لتحسين التصنيف المالي للبنان واستعادة ثقة المستثمرين والداعمين الدوليين ترسم اليوم من خلال هذا البرنامج».

أجّد «اتزام وزارة المالية الكامل بالتعاون مع الجهات الرقابية والأمنية والقضائية» أملاً في أن تكون «الزيارة التشغيلية الثانية لمجموعة العمل المالي فرصة للتقييم البناء واستكمال مسار الإصلاح المؤسسي الشامل»، وفي أن «يسهم هذا البرنامج التدريبي في بناء منظومة مالية وطنية حديثة شفافة وعادلة».

الذيار

إقتصاد محلي

المعراوي يفتتح برنامجاً في "معهد باسل فليحان"

عن "مكافحة تبييض الأموال المتعلقة بالتهرب الضريبي"

17 حزيران 2025 الساعة 00:00



اشترك مجاناً بكتابة الذيار على يوتيوب

لفت المدير العام لوزارة المال جورج المعراوي، إلى أن مكافحة تبييض الأموال المتعلقة بالتهرب الضريبي، ترسم "أفاقاً لتحسين التصنيف المالي للبنان واستعادة ثقة المستثمرين والداعمين الدوليين"، به، مؤكداً أن التزام لبنان في هذا المجال "استحقاق وطني قبل أن يكون شرطاً دولياً".

وقال المعراوي خلال افتتاحه برنامجاً تدريبياً عن هذا الموضوع في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في بيروت، إن البرنامج التدريبي المخصص بعنوان "مكافحة تبييض الأموال المتعلقة بالتهرب الضريبي" يقام "في وقت دقيق يشهد فيه لبنان تحديات مالية واقتصادية جسيمة، تفرض مضاعفة الجهد والعمل بمنتهى الشفافية والمسؤولية".

أضاف: "إن التزامنا مكافحة غسل الأموال الناتج من التهرب الضريبي هو استحقاق وطني قبل أن يكون شرطاً دولياً. وسعينا نحو الشفافية ليس مجرد استجابة لتوصية، بل هو الحجر الأساس لإعادة الثقة بمؤسسات الدولة، واستعادة كرامة الإدارة العامة".

ولاحظ أن "التهرب الضريبي يُعد من أبرز الجرائم المالية التي تؤدي إلى خسائر مباشرة في الإيرادات العامة وتؤثر في العدالة الاجتماعية والثقة بالمؤسسات. ومع تطور الوسائل غير المشروعة لتحويل الأموال، أصبح تبييض العائدات الناتجة من التهرب الضريبي يشكل تهديداً مباشراً للزخاظة المالية والاستقرار الاقتصادي".

وشد على أن "مكافحة تبييض الأموال الناتجة من التهرب الضريبي لم تعد قضية تقنية أو إدارية محض، بل هي قضية تمس صميم الإصلاح المالي وصدقية الدولة اللبنانية أمام شركائها الدوليين. وعلى رأسهم مجموعة العمل المالي الدولية (FATF) والمجموعة الإقليمية (MENAFATF)". وأكد أن "وزارة المالية، كونها على خط المواجهة الأول في هذا المجال، تتحمل مسؤولية كبيرة في وضع الأطر التنظيمية والرقابية التي تعزز الشفافية وتمنع استغلال النظام الضريبي لأغراض إجرامية. لذلك، لا بد من أن تتعامل وزارة المالية مع هذا الملف من خلال نهج وقائي، تشريعي، ومعلوماتي متكامل؛ بالإضافة إلى ربط التحصيل الضريبي بآليات مكافحة تبييض الأموال بشكل مؤسسي ومنهجي".

وأضاف: "تم اليوم على أعتاب الزيارة التشخيصية الثانية لمجموعة العمل المالي، مما يتطلب منا أن نُظهر تقدماً جدياً في الالتزام بتوصيات رئيسية، أبرزها: إدراج التهرب الضريبي كجريمة أصلية ضمن جرائم غسل الأموال، وتفعيل الإبلاغ الإلزامي عن العمليات المشبوهة (STR) من جميع الفاعلين، وتعزيز شفافية المعلومات حول المكلفين والعمليات، وتعزيز التعاون مع وحدة التحفظ الخاصة (SIC) وتوسيع نطاق، تبادل، المعلومات، وتوسيع التنسبة، مع القضاء والهيئات الدولية لملاحقة المخالفين".

<https://addiyar.com/article/2249465-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%88%D9%8A-%D9%8A%D9%81%D8%AA%D8%AA%D8%AD-%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B9%D9%87%D8%AF-%D8%A8%D8%A7%D8%B3%D9%84-%D9%81%D9%84%D9%8A%D8%AD%D9%84-%D9%81%D9%84%D9%8A%D8%AD%D8%A7%D9%86%D8%B9%D9%86-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%AA%D8%A8%D9%8A%D9%8A%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%82%D8%A9>

المعراوي إفتتح برنامجاً في «معهد باسل فليحان» عن «مكافحة تبيض الأموال المتعلقة بالتهرب الضريبي»



لقد المدير العام لوزارة المال جورج المعراوي، إلى أن مكافحة تبيض الأموال المتعلقة بالتهرب الضريبي ترسم «أفاقاً» لتحسين التصنيف المالي للبنان واستعادة ثقة المستثمرين والداعمين الدوليين» به، مؤكداً أن التزام لبنان في هذا المجال «استحقاق وطني قبل أن يكون شرطاً دولياً».

وقال المعراوي خلال افتتاحه برنامجاً تدريبياً عن هذا الموضوع في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في بيروت، إن البرنامج التدريبي المخصص بعنوان «مكافحة تبيض الأموال المتعلقة بالتهرب الضريبي» يقيم «في وقت دقيق يشهد فيه لبنان تحديات مالية واقتصادية جسيمة، تفرض مضاعفة الجهد والعمل بمنتهى الشفافية والمسؤولية».

أضاف: «إن التزامنا مكافحة غسل الأموال الناتج من التهرب الضريبي هو استحقاق وطني قبل أن يكون شرطاً دولياً. وسعيًا نحو الشفافية ليس مجرد استجابة لتوصية، بل هو الحجر الأساس لإعادة الثقة بمؤسسات الدولة، واستعادة كرامة الإدارة العامة».

ولاحظ أن «التهرب الضريبي يُعد من أبرز الجرائم المالية التي تؤدي إلى خسائر مباشرة في الإيرادات العامة وتؤثر في العدالة الاجتماعية والثقة بالمؤسسات. ومع تطور الوسائل غير المشروعة لتحويل الأموال، أصبح تبيض العائدات الناتجة من التهرب الضريبي يشكل تهديداً مباشراً للنزاهة المالية والاستقرار الاقتصادي».

وشدد على أن «مكافحة تبيض الأموال الناتجة من التهرب الضريبي لم تعد قضية تقنية أو إدارية فحسب، بل هي قضية تمس صميم الإصلاح المالي وصدقية الدولة اللبنانية في التزاماتها أمام شركائها الدوليين، وعلى رأسهم مجموعة العمل المالي الدولية (FATF) والمجموعة الإقليمية (MENAFATF)». وأكد أن «وزارة المالية، كونها على خط المواجهة الأول في هذا المجال، تتحمل مسؤولية كبيرة في وضع الأطر التنظيمية

والرقابية التي تعزز الشفافية وتمنع استغلال النظام الضريبي لأغراض إجرامية. لذلك، لا بد من أن تتعامل وزارة المالية مع هذا الملف من خلال نهج وقائي، تشريعي، ومعلوماتي متكامل؛ بالإضافة إلى ربط التحصيل الضريبي بالبيانات مكافحة تبيض الأموال بشكل مؤسسي ومنهجي».

وأضاف: «نحن اليوم على أعتاب الزيارة التشخيصية الثانية لمجموعة العمل المالي، مما يتطلب منا أن نظهر تقدماً جدياً في الالتزام بتوصيات رئيسية، أبرزها: إدراج التهرب الضريبي كجريمة أصلية ضمن جرائم غسل الأموال، وتفعيل الإبلاغ الإجمالي عن العمليات المشبوهة (STR) من جميع الفاعلين، وتعزيز شفافية المعلومات حول المكلفين والعمليات، وتعزيز التعاون مع وحدة التحقيق الخاصة (SIC) وتوسيع نطاق تبادل المعلومات، وتوسيع التنسيق مع القضاء والهيئات الدولية لملاحقة المخالفين، وتوسيع الالتزام بالتصريح الإلكتروني للمكلفين وربط البيانات بين الإدارات الضريبية، وتطوير منهج لتحليل المخاطر المالية والضريبية باستخدام أدوات تقنية متقدمة». رأى أن «تحديات مهمة لا تزال أمامنا رغم التقدم المحرز على هذا الصعيد لا سيما لناحية تفعيل الالتزام الضريبي وإعداد نماذج التصاريح وغيرها، وأبرزها: ضعف

التنسيق الفعلي بين الإدارات المعنية (المالية، الجمارك، القضاء، هيئة التحقيق الخاصة)، ونقص الموارد التقنية والبشرية المخصصة في التحقيقات المالية والضريبية المعقدة، ومحدودية الوصول إلى المعلومات المالية الفعلية للمكلفين، خاصة أصحاب المهن الحرة وانتشار الاقتصاد غير الرسمي وضعف نظم الدفع الإلكترونية، وضعف تطبيق العقوبات الرادعة على المخالفين».

وإذ أشار إلى أن «أفاقاً لتحسين التصنيف المالي للبنان واستعادة ثقة المستثمرين والداعمين الدوليين تُرسم اليوم من خلال هذا البرنامج»، أكد «الالتزام وزارة المالية الكامل بالتعاون مع الجهات الرقابية والأمنية والقضائية»، آملاً في أن تكون «الزيارة التشخيصية الثانية لمجموعة العمل المالي فرصة للتقييم البناء واستكمال مسار الإصلاح المؤسسي الشامل»، وفي أن «يسهم هذا البرنامج التدريبي في بناء منظومة مالية وطنية حديثة شفافة وعادلة».

أما المدير المالي والإداري للمعهد غسان الزعني، فأشار إلى أن «هذا البرنامج يندرج ضمن إطار جهود المعهد المتواصلة لبناء قدرات الكوادر الضريبية وتعزيز جاهزية لبنان لمواجهة التحديات المتزايدة».

وإذ لاحظ أن «هذا البرنامج يأتي في ظل إدراج لبنان في 10 حزيران الجاري في القائمة السوداء من المفوضية الأوروبية مما سيؤثر سلباً في سمعة لبنان وفي الاستثمار، والتحويلات المالية، ويزيد من عزلة لبنان المالية»، شدد على أن «الرهان اليوم يكمن في التنفيذ العملي للإصلاحات المطلوبة لتخطي المرحلة الرمادية والخروج منها بحلول 2026».

وتناولت جلسات امس من البرنامج أساسيات مكافحة تبيض الأموال وتمويل الإرهاب، والجرائم المرتبطة بالضرائب كجرم منفصل عن تبيض الأموال، والنهج القائم على المخاطر للإدارة الضريبية.

الرجاء : التعليق على باسل في "ميدان خيلان" أو مشاركة خبرك حول أنشطة باسل فليحان



12

لقد أصدرت الامم المتحدة قراراً جديداً في مكافحة تبيض الأموال المتعلق بالتورب الضريبي. وفقاً لتحسين التصنيف العالمي للبنان واستعادة ثقة المستثمرين والاعتماد الدولي، به مؤكداً أن التزام لبنان في هذا المجال "استحقاق وطني قبل أن يكون شرفاً دولياً".

وقال المعراوي يفتتح برنامجاً تدريباً عن هذا الموضوع في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في بيروت، إن البرنامج التدريبي المتخصص بعنوان "مكافحة تبيض الأموال المتعلق بالتورب الضريبي" يقدم "في وقت دقيق يهدف فيه لبنان لخدمات مالية واقتصادية جسيمة، تفرض مضاعفة الجهد والعمل بمتنبي الشفافية والموثوقية".

وأضاف: "إن التزامنا لمكافحة غسل الأموال الناتج عن التورب الضريبي هو استحقاق وطني قبل أن يكون شرفاً دولياً. وسنعتد لنحو اتفاقية ليس مجرد استجابة لتوصية، بل هو الحجر الأساس لإعادة الثقة بمؤسسات الدولة، واستعادة كرامة الإدارة العامة".

ولاحظ أن "التورب الضريبي يفتح من أبرز الجرائم المالية التي تؤدي إلى خسائر مادية في الإيرادات العامة وتؤثر على العدالة الاجتماعية والثقة بالمؤسسات. ومع تطور الوسائل غير المشروعة لتحويل الأموال، أصبح تبيض الأموال الناتج عن التورب الضريبي يشكل تهديداً متزايداً للاستقرار المالية والاستقرار الاقتصادي".

وشدد على أن "مكافحة تبيض الأموال الناتجة عن التورب الضريبي لم تعد قضية تقنية أو إدارية فحسب، بل هي قضية تشرع معمم الإصلاح المالي وصقلية الدولة المالية في التزاماتها أمام شركائها الدوليين، وعلى رأسهم مجموعة العمل المالي الدولية (FATF) والمجموعة الإقليمية (MENAP)".

وأكد أن "وزارة المالية كونها على خط المواجهة الأول في هذا المجال لتحمل مسؤولية كبيرة في وضع الأطر التنظيمية والإرقابية التي تعزز الشفافية وتضع استغلال النظام الضريبي لأغراض إجرامية، لذلك، لا بد من أن تتعاون وزارة المالية مع هذا القطاع من خلال تجميع وقائي، تشريعي، ومعلوماتي متكامل، بالإضافة إلى ربط التحصيل الضريبي بأليات مكافحة تبيض الأموال بشكل مؤسسي ومنهجي".

وأضاف: "نحن اليوم على عتبات الزيادة التكنولوجية المثالية لمجموعة العمل المالي، مما يتطلب هذا أن نطور تفهماً جدياً في الالتزام بتوصيات رئيسية، أبرزها: إخراج التورب الضريبي كجريمة أصيلة ضمن جرائم غسل الأموال، وتفعيل الأداة الإجرائية عن العمليات المشبوهة من جميع الأطراف، وتعزيز شفافية المعلومات حول المكلفين والعمليات، وتعزيز التعاون مع وحدة التحقيق الخاصة (SIC) وتوسيع نطاق تبادل المعلومات، وتوسيع التنسيق مع القضاء والهيئات الدولية للاحقة المخالفين، وتوسيع الالتزام بالتصريح الإلكتروني للمكلفين وربط البيانات بين الإدارات الضريبية، وتطوير منهج تحليل المخاطر المالية والظرفية باستخدام أدوات تقنية متقدمة".

ورأى أن "التحديات مهمة لا تزال أمامنا رغم التقدم المحرز على هذا الصعيد لا سيما ناحية تفعيل الالتزام الضريبي وأعداد نماذج التصاريح وغيرها، وأبرزها: ضعف التنسيق الطغي بين الإدارات المعنية المالية، الجمارك، القضاء، هيئة التحقيق الخاصة، ونقص الموارد التقنية والبشرية المتخصصة في التحقيقات المالية والظرفية المعقدة، ومحدودية الوصول إلى المعلومات المالية الخطية للمكلفين، خاصة أصحاب النهن الحرة والتشاريع الاقتصاد غير الرسمي، وضعف نظم الدفع الإلكترونية، وضعف تطبيق العقوبات الرادعة بحق المخالفين".

<https://www.elsharkonline.com/%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b9%d8%b1%d8%a7%d9%88%d9%8a-%d9%8a%d9%81%d8%aa%d8%aa%d8%ad-%d8%a8%d8%b1%d9%86%d8%a7%d9%85%d8%ac%d8%a7%d9%8b-%d9%81%d9%8a-%d9%85%d8%b9%d9%87%d8%af-%d8%a8%d8%a7%d8%b3%d9%84-%d9%81%d9%84%d9%8a%d8%ad%d8%a7%d9%86-%d8%b9%d9%86-%d9%85%d9%83%d8%a7%d9%81%d8%ad%d8%a9-%d8%aa%d8%a8%d9%8a%d9%8a%d8%b6-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%85%d9%88%d8%a7%d9%84-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%aa%d8%b9%d9%84%d9%91%d9%82%d8%a9-%d8%a8%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%87%d8%b1%d9%91%d8%a8-%d8%a7%d9%84%d8%b6%d8%b1%d9%8a%d8%a8%d9%8a/2025/06/16/%d8%a5%d9%82%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d8%af/>

المعراوي يفتتح برنامجاً في «معهد باسل فليحان» عن «مكافحة تبييض الأموال المتعلقة بالتهرب الضريبي»

الالتزام الضريبي وإعداد نماذج التصاريح وغيرها، وأبرزها: ضعف التنسيق الفعلي بين الإدارات المعنية (المالية، الجمارك، القضاء، هيئة التحقيق الخاصة)، ونقص الموارد التقنية والبشرية المتخصصة في التحقيقات المالية والضريبية المعقدة، ومحدودية الوصول إلى المعلومات المالية الفعلية للمكلفين، خاصة أصحاب المهن الحرة وانتشار الاقتصاد غير الرسمي وضعف نظم الدفع الإلكترونية، وضعف تطبيق العقوبات الرادعة بحق المخالفين». وإذ أشار إلى أن «أفاقاً لتحسين التصنيف المالي للبنان واستعادة ثقة المستثمرين والداعمين الدوليين تُرسم اليوم من خلال هذا البرنامج»، أكد «الترام وزارة المالية الكامل التعاون مع الجهات الرقابية والأمنية والقضائية»، آملاً في أن تكون «الزيارة التثقيفية الثانية لمجموعة العمل المالي فرصة للتقييم البناء واستكمال مسار الإصلاح المؤسسي الشامل»، وفي أن «يسهم هذا البرنامج التدريبي في بناء منظومة مالية وطنية حديثة شفافة وعادلة».

أما المدير المالي والإداري للمعهد غسان الزعتي، فأشار إلى أن «هذا البرنامج يندرج ضمن إطار جهود المعهد المتواصلة لبناء قدرات الكوادر الضريبية وتعزيز جاهزية لبنان لمواجهة التحديات المتزايدة». وإذ لاحظ أن «هذا البرنامج يأتي في ظل إدراج لبنان في ١٠ حزيران الجاري في القائمة السوداء من المفوضية الأوروبية مما سيؤثر سلباً على سمعة لبنان وعلى الاستثمار، والتحويلات المالية ويزيد من عزلة لبنان المالية»، شدد على أن «الرهان اليوم يكمن في التنفيذ العملي للإصلاحات المطلوبة لتخطي المرحلة الرمادية والخروج منها بحلول ٢٠٢٦». ورأى أن «تعزيز قدرة لبنان على التعرف والتحقيق والإبلاغ عن قضايا التهرب الضريبي المتعلقة بتبييض الأموال واستخدام منهجية قائمة على إدارة المخاطر، أصبح تالياً ضرورة لا ترفاً». وأوضح أن «هذا البرنامج التدريبي (...) هو ثمرة مسار انطلق منذ عام ٢٠١٥». وأضاف: «أهمية هذا البرنامج أنه يأتي في ظل أزمة اقتصادية ومالية عميقة يشهدها لبنان منذ سنوات، فإذا تمكنا من تحسين الإدارة الضريبية بدرجة وحرفية عالية ومن كشف السلوكيات المشبوهة ومؤشرات الخطر، قد نتمكن ذلك حينها من استعادة الثقة بالمؤسسات الرسمية والاهم التخفيف من إساءة استخدام النظام الضريبي لأغراض إجرامية». وشرح أن «تجارب دول عدة أثبتت أن الاستمرار في تدريب العاملين في الإدارات الضريبية على الربط بين المعلومات الضريبية والمؤشرات المالية المشبوهة، يسهم في كشف شبكات التهرب وغسل الأموال، ويُعزز قدرة الدولة على الاستجابة لمعايير التقييم الدولية».

وتناولت جلسات امس الاثنين من البرنامج أساسيات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، والجرائم المرتبطة بالضرائب كجرم منفصل عن تبييض الأموال، والنهج القائم على المخاطر للإدارة الضريبية. وتشمل أعمال البرنامج في يومه الثاني غداً الأربعاء تطبيقات عملية للنهج القائم على المخاطر.

لفت المدير العام لوزارة المال جورج المعراوي امس، إلى أن مكافحة تبييض الأموال المتعلقة بالتهرب الضريبي ترسم «أفاقاً لتحسين التصنيف المالي للبنان واستعادة ثقة المستثمرين والداعمين الدوليين» به، مؤكداً أن التزام لبنان في هذا المجال «استحقاق وطني قبل أن يكون شرطاً دولياً».

وقال المعراوي خلال افتتاحه برنامجاً تدريبياً عن هذا الموضوع في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في بيروت، إن البرنامج التدريبي المتخصص بعنوان «مكافحة تبييض الأموال المتعلقة بالتهرب الضريبي» يقام «في وقت دقيق يشهد فيه لبنان تحديات مالية واقتصادية جسيمة، تفرض مضاعفة الجهد والعمل بمنتهى الشفافية والمسؤولية». وأضاف: «إن التزامنا مكافحة غسل الأموال الناتج عن التهرب الضريبي هو استحقاق وطني قبل أن يكون شرطاً دولياً. وسعينا نحو الشفافية ليس مجرد استجابة لتوصية، بل هو الحجر الأساس لإعادة الثقة بمؤسسات الدولة، واستعادة كرامة الإدارة العامة». ولاحظ أن «التهرب الضريبي يُعد من أبرز الجرائم المالية التي تؤدي إلى خسائر مباشرة في الإيرادات العامة وتؤثر على العدالة الاجتماعية والثقة بالمؤسسات. ومع تطور الوسائل غير المشروعة لتحويل الأموال، أصبح تبييض العائدات الناتجة عن التهرب الضريبي يشكل تهديداً مباشراً للنزاهة المالية والاستقرار الاقتصادي».

وشدد على أن «مكافحة تبييض الأموال الناتجة عن التهرب الضريبي لم تعد قضية تقنية أو إدارية فحسب، بل هي قضية تمس صميم الإصلاح المالي وصديقة الدولة اللبنانية في التزاماتها أمام شركائها الدوليين، وعلى رأسهم مجموعة العمل المالي الدولية (FATF) والمجموعة الإقليمية (MENAFATE)». وأكد أن «وزارة المالية، كونها على خط المواجهة الأول في هذا المجال، تتحمل مسؤولية كبيرة في وضع الأطر التنظيمية والرقابية التي تعزز الشفافية وتمنع استغلال النظام الضريبي لأغراض إجرامية. لذلك، لا بد من أن تتعامل وزارة المالية مع هذا الملف من خلال نهج وقائي، تشريعي، ومعلوماتي متكامل؛ بالإضافة إلى ربط التحصيل الضريبي باليات مكافحة تبييض الأموال بشكل مؤسسي ومنهجي».

وأضاف: «نحن اليوم على أعقاب الزيارة التشخيصية الثانية لمجموعة العمل المالي، مما يتطلب منا أن نظهر تقدماً جدياً في الالتزام بتوصيات رئيسية، أبرزها: إدراج التهرب الضريبي كجرمة أصلية ضمن جرائم غسل الأموال، وتفعيل الإبلاغ الإيجابي عن العمليات المشبوهة من جميع الفاعلين، وتعزيز شفافية المعلومات حول المكلفين والعمليات، وتعزيز التعاون مع وحدة التحقيق الخاصة (SIC) وتوسيع نطاق تبادل المعلومات، وتوسيع التنسيق مع القضاء والهيئات الدولية لملاحقة المخالفين، وتوسيع الإلزام بالتصريح الإلكتروني للمكلفين وربط البيانات بين الإدارات الضريبية، وتطوير منهج لتحليل المخاطر المالية والضريبية باستخدام أدوات تقنية متقدمة». ورأى أن «تحديات مهمة لا تزال أمامنا رغم التقدم المحرز على هذا الصعيد لا سيما لناحية تفعيل